
علم الشروط عند المسلمين وصلته بعلم الوثائق العربية



يعرف علم الوثائق في اللغات الأوروبية باسم علم
« الدبلوماسية » (١) وقد اشتق ذلك الاسم من الكلمة اليونانية
Diploma ومعناها صحيفة مطوية .

وقد سميت الوثائق بهذا الاسم لأنها كانت تكتب في الازمنة
الماضية : اما على قراطيس البردي أو قطع الرق أو الورق عندما
انتشرت صناعته في العالم . ثم تطوى الصحيفة بحيث تصبح
ملفوفة وتحزم أحيانا بشريط من الجلد أو القماش وقد يغتم على
هذا الشريط حفظا للوثيقة من العبث والتزييف .

ومن هنا فقد سمي العلم الذي يدرسها بملم الاوراق المطوية
وان كان يشمل ايضا دراسة كل السجلات والاضابير التي كان
يعتفظ بها في الدواوين المختلفة .

وفي نهاية القرن السابع عشر وضعت قواعد ذلك العلم في أوروبا عندما رجع بعض العلماء (٧) إلى الوثائق المعقولة في الأماكن المعروفة عندهم باسم «الارشيف» أو «دور المعقولات» فدرسوها واخضعوها لتأهيج النقد الخارجي والنقد الداخلي معا .

ويتناول النقد الخارجي للوثيقة دراسة المادة التي كتبت عليها ومظاهرها الخارجية كلها (الطول والعرض وحالة الوثيقة) وكذلك دراسة علامات الإثبات (٣) سواء أكانت اختاما أم توقيعاً للتأكد من صحتها ومن أنها صادرة عن الشخص الذي تنسب إليه الوثيقة . ثم دراسة الخط لمعرفة العصر الذي يرجع إليه .

أما النقد الداخلي فيتناول دراسة اللغة المستعملة والصيغ الواردة في الوثيقة مثل عبارات الافتتاح والموضوع الذي تتناوله الوثيقة وعبارات الختام والتاريخ .

ولقد أراد عند من المؤرخين في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي البحث عن الوثائق العربية لاستخدامها في دراسة تاريخ الحضارة الإسلامية تطبيقاً للمناهج الأوروبية السابقة . فكان حتماً أن يبحثوا عن الوثائق الأصلية .

Aulhenticques حتى يمكن إخضاعها لمنهجي النقد الخارجي والداخلي
المشار إليهما .

ولكن هؤلاء المؤرخين لاحظوا أنه لم تكن هناك عناية بحفظ الوثائق وترتيبها في الدول الإسلامية المتماخية خلال العصور الوسطى ، كما كان عليه الحال في الدول الأوروبية . فإن الوثائق المكتوبة في أوروبا كانت هي الوسيلة الأساسية لإثبات كافة الحقوق القانونية سواء للأشخاص المعنويين أو الحقيقيين . فكان لابد من الاحتفاظ بها وتقديمها إلى القضاء عند النزاع .

وعندما حاول الأستاذ سولافيه (٤) تصنيف مصادر دراسة التاريخ الإسلامي وحصرها حصراً جغرافياً فإنه أشار إلى هذه الحقيقة لأن الوثائق هي أحد المصادر الرئيسية لفهم هذا التاريخ وتفسيره ولكنه لم يتم ترتيبها ولا المحافظة عليها بطريقة منهجية مثلما حدث في الدول الأوروبية في نفس الفترة .

ولكن بالرغم من هذه الإشارة فإنه عند أنواع من الوثائق عشر عليها مصادفة من طريق العفائر الأثرية ثم نشرها وبالأخص مجموعات البردي والرق والورق العربية التي توفر على دراستها الأساتذة :

كارايشيك وبيكرويل وجروهمان وأبوت وديترتش (٥) وأشار إلى أن بعض دور الوثائق الأوروبية (في البندقية وجنوة وبيزا والفاتيكان وبرشلونة وباريس) قد احتفظت في العصور التي أعقبت انتهاء الحملات الصليبية ببعض الوثائق العربية عن العلاقات بين الدول الإسلامية والدول المسيحية نشرها أماري وتافل (٦) .

كما اشار الى عدد من الوثائق العربية المحفوظة في صقلية ونشرها كوزا (٧) .
والى مجموعات أخرى من الوثائق العربية في اسبانيا وكذلك الى مجموعة الوثائق
المعروفة باسم :

« جنيزة » Geniza التي اكتشفت في القاهرة ، والى مجموعة الوثائق
المحفوظة بدير سانت كاترين بسيينا والتي نشر عدد منها « شترن » (٨)

وبالرغم من وجود هذه المجموعات فان قلة عددها والفارق الزمني الذي يفصل
بين كل مجموعة منها والمجموعة الاخرى وتنوع الاغراض التي صدرت من اجلها
يجعل من الصعب اتخاذها قاعدة لدراسة علم الوثائق العربية بصورة منهجية بحيث
يمكن لنا استخلاص احكام ذلك العلم وقواعده بنفس الصورة التي تمت بها
دراسته في أوروبا .

وربما كان هؤلاء المؤرخون الذين بحثوا عن الوثائق العربية ودور الوثائق في
العالم الاسلامي قد تأثروا في احكامهم بسابق دراساتهم للظروف التي نشأ فيها علم
الوثائق في أوروبا . فان ذلك العلم نشأ هناك اولا لتمييز الصحيح من الزائف من
الوثائق - اى ان حاجة قانونية هي التي دفعت الى وضع قواعده (٩) - فكان لا بد
من الرجوع الى الوثائق الاصلية لاختصاصها لمناهج النقد التي اشرنا اليها . ثم انتقل
العلم بعد ذلك الى ميدان التاريخ واصبح احد العلوم المساعدة له (١٠)

وبالرغم من وجود العقبة السابقة فان ذلك لم يمنع بعض المستشرقين من ان
يحاول وضع قواعد علم الوثائق العربية .
فلقد قام جروهمان بتلك المحاولة (١١) اعتمادا على مجموعات البردى التي
نشرها (١٢) . واراد ان يستنبط منها تصنيفا كاملا للوثائق العربية واحكام كتابتها
واجزائها واشخاص الوثيقة وعلامات الاثبات .

وكذلك قام المستشرق بجوركمان Bjorkmann بمحاولة مماثلة فنشر
في الطبعة الجديدة من دائرة المعارف الاسلامية Encyclopedie de l'Is Lam
مقالة تحت عنوان « ديبلماتيك » حاول ان يضع فيه اسس علم الوثائق العربية كما
حاول دراسة تاريخ ديوان الانشاء الذي كانت تصدر عنه الوثائق العامة . ولكنه
اعتمد في هذه المقالة اعتمادا شبه كلى على مصدر واحد هو كتاب صبح الاعشى في
صناعة الانشا للقلقشندي .

وعقب صدور هذه المقالة في دائرة المعارف الاسلامية نشر المستشرق الفرنسي
الاستاذ كاهين استاذ التاريخ الاسلامي بجامعة السوربون بحثا (١٣) نقد فيه

المحاولتين اللتين قام بهما جروهان وبيجور كمان لوضع قواعد علم الوثائق العربية لأن كلا منهما اعتمد على مصادر محدودة في دراسته. وأشار إلى وجود مصادر أخرى مهمة جدا لا بد من دراستها قبل وضع قواعد هذا العلم .

وقسم الاستاذ المذكور تلك المصادر الى قسمين :

١ - قسم يتعلق بالوثائق العامة Acte Public وهي التي كانت تصدر من ديوان الانشاء والدواوين الاخرى التي نشأت في العالم الاسلامي في مختلف العهود مثل ولاية اليهود وتعيين الوزراء والقضاة والمحتسبين ووثائق الاقطاع وكذلك الرسائل المتبادلة بين القوى الاسلامية وبين الدول الاخرى . والمعاهدات المعقودة بين الطرفين .

وقد حفظت لنا بعض كتب التاريخ وبعض كتب الانشاء (١٤) صوراً لتلك الوثائق . وبالرغم من أن الذين نقلوا هذه الصور عن مصادرها الاصلية حذفوا منها اجزاء اعتبروها غير مهمة مثل صيغ الافتتاح وصيغ الانتهاء والتواريخ وعلامات الاثبات . الا أنه من طريق مقارنة هذه الصور بالمؤلفات التي قصد بها تعليم الكتاب فن الانشاء (١٥) . او الكتب الفنية الاخرى (١٦) . يمكن لنا القاء كثير من الضوء على قواعد كتابه الوثيقة العامة .

ب : اما القسم الثاني من المصادر فهو مجموعة المؤلفات في «علم الشروط» . وما يتصل به من علم المعاصر والسجلات . وقد حفظت لنا دور الكتب العامة والخاصة في انحاء متفرقة من العالم الاسلامي عددا لا بأس به من هذه المؤلفات . واقدام ما هو موجود لدينا منها هو « كتاب الجامع الكبير في الشروط » (١٧) لابي جعفر الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١ هـ .

ولقد ظهر هذا العلم في المدرسة الحنفية في العراق في منتصف القرن الثاني للهجرة ولم يكن ابو جعفر الطحاوي هو اول من ألف فيه وانما سبقه عدد من الشرطين اورد ذكرهم في كتابه منهم ابو زيد الشروطي وهلال بن يحيى الراي المتوفى سنة ٢٤٥ هـ وبكار بن قتيبة وغيرهم .

وكان ظهور هذا العلم ناشئا عن الحاجات العملية اليومية . فتنحى نعلم ان القرآن الكريم نص على ضرورة كتابة الدين في سورة البقرة (آية ٢٨٣ و٢٨٤) . ولكن الفقهاء اختلفوا فيما بعد حول تفسيع هاتين الآيتين وهل الامر الوارد فيهما امر واجيب ام مندوب (١٨) .

ونحن نعلم أيضا أن النظرية الفقهية الإسلامية كانت لا تجيز الاعتماد على الوثيقة المكتوبة كوسيلة للثبات عند قيام الدعاوى وطلب البينات . وإنما يتم الإثبات عند القاضي عن طريق شهادة الشهود واليمين (١٩) .

وكان جمهور قضاة المسلمين يرفضون الاعتماد على الوثيقة المكتوبة في إثبات الحقوق خشية أن تكون الوثيقة قد تعرضت للتزوير ، وعلى الرغم من ذلك فإن الحاجات العملية اليومية كانت تعتم إثبات تصرفات الأفراد القانونية بالكتابة لأن ذاكرة الشهود لم تكن تتسع إلى تذكر كافة التفاصيل عند تنازع الأطراف المعنية أمام القاضي .

ومع نشأة الحاجة إلى تسجيل تلك التصرفات بالكتابة كان لا بد من إيجاد قواعد محددة يلتزم بها كاتب الوثيقة بحيث تصاغ كل عبارة لتدل على معنى قانوني محدد . فاحتاط الشرطيون على قدر ما يسمح الجهد عند انتقاء اللفاظ وتركيب الصيغ الفقهية بحيث تكون غاية في الدقة ، فإن أي اختلاف حول تفسير أي لفظ أو صيغة قد يؤدي إلى الدفع ببطالان الوثيقة عند تقديمها إلى القاضي .

وبذلك صار علم الشروط هو العلم الذي يبحث في تركيب تلك الصيغ وفي انتقاء اللفاظ .

وقد عرف حاجي خليفة (٢٠) علم الشروط بما يلي :

« هو علم باحث عن كيفية ثبت الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب والسجلات على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال . وموضوعه تلك الأحكام من حيث الكتابة وبعض مبادئه مأخوذ من الفقه ، وبعضها من علم الإنشاء وبعضها من الرسوم والعادات والأمور الاستحسانية . »

وهو فرع من فروع الفقه من حيث كون ترتيب معانيه موافقا لقوانين الشرع ، وقد يجعل من فروع الأدب باعتبار تحسين اللفاظ . «
وارتبط بعلم الشروط علم آخر هو علم المعاصر والسجلات الذي يدرس الصيغ اللازمة لكتابة الحكم الذي أصدره القاضي في الدعوى وإثباته في السجلات التي يحتفظ بها عنده في ديوانه . »

وسوف نضرب أمثلة للنماذج التي أوردها الشرطيون للوثائق المختلفة لكي ندرج أهمية دراسة هذا العلم عند دراسة علم الوثائق العربية .

ونبدأ بالنموذج الذي أورده الطحاوي لوثيقة بيع دار (٢١) :

«هذا ما اشترى فلان بن فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان بن فلان الفلاني»
اشترى منه جميع الدار التي بمدينة كذا في الموضع الذي منها المعروف بكذا .
ويحيط بهذه الدار ويشتمل عليها حدود اربع، أحد حدود جماعتها الحد الاول
وهو كذا ينتهي الى كذا والحد الثاني وهو كذا ينتهي الى كذا والحد الثالث وهو
كذا ينتهي الى كذا والحد الرابع وهو كذا ينتهي الى كذا وفيه يشرع باب هذه الدار

اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع هذه الدار المعدودة الموصوفة
جماعتها في هذا الكتاب بحدودها كلها واراضها وبنائها وسفلها وعلوها ومراقفها في
حقوقها وطرقها التي هي لها في حقوقها ومسايلها في حقوقها وكل قليل وكثير هو لها
فيها ومنها من حقوقها ، وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها .
بكذا كذا دينار مثاقيل ذهباً عينا وازنة جيادا ، شري لا شرط فيه ولا علة .

ودفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب
واستوفاه منه تاما كاملا وابراه من جميعه بعد قبضه اياه واستيفائه منه . وهو كذا
كذا ديناراً مثاقيل ذهباً عينا وازنه جيادا .

وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع ما وقع عليه هذا البيع المسمى في
هذا الكتاب بعد أن اقر فلان ابن فلان وفلان بن فلان انهما قد رايا جميع هذه
الدار المعدودة في هذا الكتاب وجميع حقوقها وجميع ما فيها ومنها من بناء ومنازل
وقليل وكثير . وعانينا ذلك كله داخله وخارجه وتبين لهما ذلك كله وعرفاه عند
عقده هذا البيع المسمى في هذا الكتاب وقبل ذلك .

وتفرقا جميعا بايدانهما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب من تراض منهما
جميعا بجميعة وانفاذ منهما له فما ادرك فلان بن فلان (يعني المشتري) فيما وقع
عليه بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب وفي شيء منه ومن حقوقه من ادرك من أحد
من الناس كلهم .

فعلى فلان بن فلان (يعني البائع) تسليمه ما يجب عليه من حق ويلزمه بسبب
هذا البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الى فلان بن فلان على ما يوجبه هذا
البيع المسمى في هذا الكتاب .

شهد على اقرار فلان بن فلان وفلان بن فلان بجميع ما في هذا الكتاب بعد أن
قرئ عليهما جميعا جميع ما فيه من اوله الى آخره فافرا أن قد فهماه وعرفاه جميع
مافيه حرفا حرفا ، في صفة عقولهما وايدانهما وجواز امورهما طامعين على معرفتهما
بأعيانهما واسمايتهما وانسابهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا

ولو تتبعنا الفقرات التي وردت في هذا النموذج لتبين لنا مقدار الدقة التي اتبعها الطعاعى عند كتابة الوثيقة والاحتياط الذى اتخذه ليمنع الدفع ببطلانها عند تقديمها الى القاضى فهذه الفقرات هي :

اولا : تحديد شخصية اطراف التصرف القانوني (البائع والمشتري) كل واحد منهما باسم ابيه وجده ولقبه وقبيلته وصناعته أن كانت له صناعة بحيث لا يختلطان بغيرهما من الاشخاص .

ثانيا : تحديد موقع الدار المبيعة عن طريق اثبات ما يجاور كل حد من حدودها مع الاحتياط بذكر ان البيع قد شمل كل حقوق الارتفاق

ثالثا : تحديد الثمن الذى اتفق عليه الطرفان ، واثبات دفعه الى البائع وتحديد نوع الدنانير ووزنها . واثبات تسليم الدار المبيعة الى المشتري . واثبات تفرق البائع والمشتري بعد ذلك بالابدان حتى لا يكون هناك مجال لافساد العقد

رابعا : اثبات معاينة الدار المبيعة قبل شرائها وان المشتري قد رضى بالشراء بعد المعاينة .

خامسا : الزام البائع بتسليم الدار خالية من الموانع القانونيه (اى انه لاحق لاحد فيها سوى البائع) ، فاذا ظهر في المستقبل خلاف ذلك كان على البائع انتهاء النزاع

سادسا : اثبات ان الطرفين قد اقرا بفهم ما في الوثيقة وهما في صعة ابدانها وعقولهما

سابعا : اثبات شهادة الشهود على توقيع العقد .

وهذه الوثيقة بفقراتها السابقة هي الاساس الذى بنيت عليه كتابة سائر وثائق بيع العقارات في مختلف البلدان الاسلامية مع اختلاف الممارات من بلد الى آخر ومن زمن الى آخر ومن مذهب الى آخر .

على ان هناك انواعا اخرى من البيوع اجتهد الشرطيون في وضع عباراتها والفاظها مثل بيع الرقيق وبيع السلم (٢٢) وبيع الدواب وبيع الثمار الى غير ذلك

وستورد نموذجا آخر من الاندلس لبيع الرقيق لنرى الصيغ التي استعملها المؤلف :
وليست يشراء مملوك (٢٣) :

هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان ، اشترى منه مملوكا يسمى في حين
التبائع كذا ونعته الفوه اعين ابلج اسمر مدور الوجه نقي اللون اسود المقلية جعد
الشعر اسوده ربع القد ممتليء الجسم امرد بكذا كذا دينارا دراهم اربعينيه من
سكة كذا برىء بها المتباع فلان الى البائع فلان على الطوع على غير شرط في صفقة
البيع يقبض الثمن في العهدة . وقبضها البائع فلان منه على الصفة المذكورة وقبض
المتباع فلان المملوك المنعوت وصار بيده في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ،
بلا داء ولا غائلة ، بيعا مبتولا بلا شرط ولا ثنيا ولا خيار بعد معرفتهما بقدر
ما تبايعاه ومبلغه على سنة المسلمين في عهدة الرقيق الثلاث من الادواء كلها [.....]
من الجنون [.....] شهد على اقرار المتبايعين فلان بن فلان وفلان بن فلان على
انفسهما بما ذكر عنهما في هذا الكتاب بعد اقرارهما بقهم جميعه .

من عرفهما وسمعه منهما وهما بحال الصفة وجواز الامر بمحض المملوك المنعوت
فلان على مينه واقراره بالرقي لبايعه فلان الى ان قبل البيع المذكور فيه وذلك في
التاريخ المسوخ .

ولو تتبعنا سائر النماذج التي وردت في كتب الشروط لوجدنا ان مؤلفيها
حاولوا احصاء كل التصرفات القانونية في المعاملات بين الافراد . لم اجتهدوا في
صياغة كل العبارات بنفس المنهج المتبع في وثائق البيع سواء اكان ذلك في وثائق
الزواج والطلاق او الاقراوات او الشفعة او الرهن او الوصية او الوقف او الهبة
او الايجارات او المزارعة والمقارسة او الشركات .

ومن هنا تبين لنا اهمية دراسة كتب الشروط بالنسبة لتاريخ الحضارة
الاسلامية عامة وبالنسبة لعلم الوثائق خاصة ولا لقاء الضوء على كثير من الاحوال
الاقتصادية السائدة في انحاء متفرقة من العالم الاسلامي .

لان مؤلف الشروط كان يراعى عند تأليفه تلك الاحوال ويكتب النماذج
وفقا للاصناف السائدة في المعاملات في زمنه .

محمد خضر محمد خضر

الهوامش والمصادر

- La Diplomatie- Diplomats (١)
- Tessier, George (٢) انظر :
 La diplomatie.
 Paris, Presse Universitaire, 1962. ص ١١
- Marques de Validation (٣)
- Sauvaget: Introduction a l'histoire de (٤)
 l'Orient musulman. Elements de
 Bibliographie. Edition refondue et
 complete, par Cl. Cahen. Paris, 1961. ص ١٨-٢٢
- Karabacek, Becker, Grohmann, Abbot, Dietrich. (٥)
- Amari: I diplomati arabi del archivio Fiorentin. (٦)
 Florence, 1883.
- Tafel et Thomas: Diplomaticum veneto-levantinum.
 2 vols Palerme, 1868.
- S.Cusa: Idiplomi Greci et arabi de Sicilia (٧)
 2 vols. 1870
- Stern, S. M. (٨)
 The Fatimid decrees
 Oxford, 1963
- Encyclopedia Britannica: Diplomats (٩)

(١٠) يطلق اسم العلوم المساعدة للتاريخ على مجموعة من الدراسات مثل :

علم لغة اللغة Philologie وعلم قراءة النصوص القديمة Paléographie

وعلم الرنوي Heraldrie وعلم النقوش Numismatique إل غير ذلك .

A. Grohmann : Einführung in die arabische
papyruskunde 1955 (١١)

A. Grohmann : Arabic papyri in the Egyptian Library (١٢)
7 vols, 1929-

Cahen, CL:Notes de diplomatique Arabo-Musulmane (١٣)
Journal Asiatique, 1963 pp 311-325

(١٤) أنظر : أحمد زكي صفوت : جمهرة رسائل العرب ٣ أجزاء . القاهرة ١٩٣٧

(١٥) أنظر مثلا : أدب الكاتب لأبي بكر الصولي نشر محمد بهجة الأثري

(١٦) أنظر : كتاب الفراج لأبي يوسف وكتاب الفراج لقدامة بن جعفر (مخطوط باريس رقم ٥٩٤٢)
وكتاب مفتاح العلوم للشمسوارزمي

(١٧) مخطوطه مكتبة الشهيد علي باشا باستانبول رقم ٨٨١

(١٨) راجع تفسير الأيتن في تفسير المنار للامام محمد عبده - تفسير رشيد رضا .

(١٩) أنظر : ابن عابدين : الحاشية ج ٤ ص ٥١٨

الرملي : نهاية المحتاج ج ٢ ص ١٢

المرغيناني : ج ٣ ص ٨٥

ابن نجيم : فرة عينون الأخبار ج ١ ص ٧٧

(٢٠) كشف الظنون . طهران سنة ١٩٤٧ ج ٢ ص ١٠٤٥

(٢١) الجامع الكبير في الشروط : مخطوطه مكتبة الشهيد علي باشا باستانبول رقم ٨٨١ ورقه ٤
وجه وما بعدها .

